

الجزيرة الرسمية لأخبار البحرين

وه شباط ١٩٣٥

عنان : الثلاثاء ٢ ذي القعدة ١٣٥٣

عدد ممتاز

الفصل السابع

صحيفة

القوانين والانظمة :

١١٨	قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٥
١١٩	ذيل لقانون تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٥
١٢٠	قانون اجازة شركة ارسالية القدس والشرق المحدودة للضمان حيازة اموال غير منقولة
١٢١	في منطقة محلولون لسنة ١٩٣٥
١٢٥-١٢١	تعديل قانون الجزاء العناني لسنة ١٩٣٥
١٢٦	قانون جباية الضرائب لسنة ١٩٣٥
١٢٧	قانون دعاوي الحكومة لسنة ١٩٣٥ امر صادر بمقتضى المادة (٨ - ٤) المعدلة من قانون جوازات السفر لسنة ١٩٣٤

القوانين والأنظمة

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي .

وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧-١-١٩٣٥ .

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره :

(قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٥)

المادة الاولى — يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٣٥) ويعمل

به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية — يعدل البندين (٤) و (١٥) من الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة

١٩٣٢ كما يأتي :

الرقم نوع المعاملة الرسوم الحد الأدنى

مل

٥٠٠

٤ الانتقال في المئة من قيمة المال المتقل

١٥ الكشف او المساحة عن كل يوم او جزء من اليوم

او التسجيل في منزل خاص لكل موظف يستخدم

(أ) خارج المناطق البلدية ٥٠٠ مل

(ب) داخل المناطق البلدية ٢٥٠ مل

المادة الثالثة — يضاف الى الجدول البندين التاليان :

مل

الرقم نوع المعاملة الرسوم

١٧ تسجيل عقد الايجار (أ) اذا كانت مدة الايجار ثلاث سنين

فادون ذلك

٢٥٠ ملأ بصورة مقطوعة

(ب) اذا كانت مدة الايجار اكثر من

ثلاث سنين

(١) ٥ في المئة من بدل الايجار

السوي

(٢) ٥ في المئة من معدل بدل

الايجار السوي عندما يختلف

مقدار بدل الايجار من سنة

الى اخرى

٢٥٠

الرقم نوع المعاملة الرسوم الحد الأدنى

مل

(٣) في المائة من قيمة المال المؤخر
إذا كان بدل الأجر اسمياً أو
لم يبين في العقد مقدار بدل
الأجر السنوي

١٨ تسجيل عقد مغارة في المائة من قيمة المال للمدين في العقد

٢٥٠

عبد الله

في ١٧ شوال ١٣٥٣ الموافق ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٥

رئيس الوزراء

ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن .

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١-١-١٩٣٥ .

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره :

(قانون ذيل لقانون ضريبة الاراضي الصادر سنة ١٩٣٣)

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (قانون ذيل قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - في القرى التي تمت اعمال التسوية فيها بموجب احكام قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣ المجلس

التنفيذي فضلاً عما جاء في المادة الثالثة من قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٣ ان يعلن بقرار

يصدره سمو الامير المعظم وينشر في الجريدة الرسمية انه ستفرض على القرى المذكورة فيه ضريبة

ستوارة عن قطع الاراضي الواقعة ضمن تلك القرى حسب افرزت بمقتضى احكام قانون تسوية

الاراضي لسنة ١٩٣٣ .

تحل هذه الضريبة محل الوركو والمشر وبدل الطريق والضرائب الموحدة المنصوص

عليها في قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وفي عشيرة بني حسن لسنة ١٩٣٢ وتعرف

فيها بمدد (ضريبة الاراضي) وتحقق وتؤدى وفقاً لاحكام هذا القانون اعتباراً من التاريخ

المبين في القرار .

المادة الثالثة - تشمل كلمة (متصرف) كل شخص يتصرف بارض يملكها الحكومة بمقتضى ايجار صريح او

بترخيص من الحكومة .

على كل شخص يتصرف بارض ماثلة للحكومة بترخيص منها ان يدفع مبلغاً يعادل قيمة

ضريبة الاراضي الواجب دفعها عن تلك الارض كبدل ايجار لها . كانه يتصرف بها بموجب

المادة الرابعة - يستعاض عن كلمة (المفوض) الواردة في المادة الثانية من قانون تعديل قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٤ بكلمة (القطعة).

المادة الخامسة - اذا سجل حوض او جزء من حوض باسم الخزانة المالية بطريق الاستئذان او نتيجة وفاقه بالزيادة وفق احكام قانون جباية الضرائب او باي سبب آخر فيزل الى اهل السنوي التالى الارابى من قوائم التقييم ويقدر هذا الدخل بمقتضى احكام قانون تقييم الاراضي ومساكنها وتقييمها لسنة ١٩٣٠.

يترتب على كل من يزعم ذلك المفوض او ذلك الجزء منه ان يدفع ائتمارا سنويا قدره اثنى عشر في المئة من الدخل السنوي المثل من قوائم التقييم.

في ٢٣ شوال ١٣٥٣ الموافق ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٥ « عبد الله »

رئيس الوزراء

ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن.

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي.

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١-١-١٩٣٥.

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره:

(قانون يجيز شركة ارسالية القدس والشرق المحدودة الضمان حيازة اموال غير منقولة في

منطقة عجلون لسنة ١٩٣٥)

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (قانون اجازة شركة ارسالية القدس والشرق المحدودة الضمان حيازة

اموال غير منقولة في منطقة عجلون لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة

الرسمية.

المادة الثانية - يجوز لشركة ارسالية القدس والشرق محدودة الضمان ان تسجل باسمها في دائرة التسجيل

مقدارا من اراضي في منطقة عجلون لا تتجاوز مساحته خمسين دونما لاجل اقامة مستشفى مع

ما يعلق به من الابنية.

في ٢٤ شوال ١٣٥٣ الموافق ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٥ « عبد الله »

رئيس الوزراء

ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن.

بما اتنا رأينا استنادا الى المادة (٣٩) من القانون الاساسي.

وبعد الاطلاع على تسيب المجلس التنفيذي ان السلطة العامة تقضي باعلان نفاذ القانون الاتي بدون.

نشره بمسروخ مدة شهر واحد مما يقتضي به المادة المذكورة.

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤-١-١٩٣٥.

نصادق بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي على القانون الاتي ونأمر باصداره :

(تعديل قانون الجزاء العماني لسنة ١٩٣٥)

المادة الاولى : يسمى هذا القانون (تعديل قانون الجزاء العماني لسنة ١٩٣٥) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثانية : تنص الفقرة الآتية الى الفقرة الرابعة من المادة الخامسة والحدين من قانون الجزاء العماني :
كل من يرسل او يسبب في ان يرسل او يوجه الى سمو الامير المظماية رسالة خطية او شفوية او اية صورة او رسم هزلي (كاريكاتور) من شأنه المس بكرامة سموه او الاستهزاء به او يضع تلك الرسالة او الصورة او الرسم بشكل يقيد المس بكرامة سموه او الاستهزاء به وكل من يذيع ماذكرا او يسبب في اذاعته بين الناس يعاقب كذلك بالنجن مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات.

«عبد الله»

في ٢٤ شوال ١٣٥٣ الموافق ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٥

رئيس الوزراء

ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي.

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨-١-١٩٣٥.

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره.

(قانون جباية الضرائب لسنة ١٩٣٥)

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (قانون جباية الضرائب لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثانية - تعني كلمة (الضرائب) جميع انواع الضرائب والرسوم التي ينص في قوانينها او انظمتها الخاصة على طرق جبايتها وتعمل الاموال الاميرية والذمم التي نص في عقودها على انها تحصل وفق احكام هذا القانون.

المادة الثالثة - تدفع الضرائب في المواعيد المبينة في قوانينها او انظمتها او عقودها الخاصة وعند فقدان النص على ذلك تؤدى وفق التسالم التي تصدر من وزارة المالية بعد اخذ مطللة المجالس الادارية.

المادة الرابعة - تؤلف في كل كراء وقضاء لجنة تدعى لجنة جباية الضرائب وتعرف فيما بعد (باللجنة) يكون

قوامها اربعة اعضاء اداري رئيسا والباقي من رؤساء البلديات او رؤساء المجالس البلدية.

المادة الخامسة - اذا قرع اي مسلم من اهل صيدا في الاول المذكور في تلك الايام المخصوصة المذكورة في

مفع ذلك المبلغ او القسم في الوقت الذي يكون فيه المبلغ المذكور في الايام المذكورة في الجاني

حيث أن ينظم جدولا على ثلاث نسخ بإسماء الأشخاص المالكين بتلك القرية مينا فيه مقدار المبلغ المطلوب من كل شخص وبذلك هذا الجدول باعلان يدعو فيه اولئك الأشخاص الى دفع ذممهم المبينة في الجدول المذكور .

المادة السادسة - يعلق الجاني نسخة على الجدول المذكور في المادة السابقة في موقع ظاهر من القرية او الحى او المحل الذي يقيم فيه اولئك الأشخاص او توجد فيه الارض المتحققة عنها القرية وعليه ان يبلغ النسخة الثانية لخيار القرية او الحى او لشيخ العشيرة الذي يطلب منه في كلتا الحالتين ان يوقع او يختم نسخة الجدول الثالثة للدلالة على وقوع التوقيع والتوقيع . واذا امتنع المختار او الشيخ من ان يوقع او يختم كما ذكر آنفا فتزيل النسخة المذكورة بشرح يسبيل فيه ذلك الامتناع ويوقع عليه من قبل الجاني .

المادة السابعة - اذا انقضت مدة عشرة ايام من تاريخ تطبيق الجدول المذكور في المادة السادسة وامتنع اي شخص ممن ذكر فيه من دفع المبلغ المستحق او اي جزء منه فلي الجاني حيث أن يطلب الى اللجنة ان تقرر حجز وبيع الاموال المنقولة التي تخص ذلك الشخص لاستيفاء المبلغ المتحقق عليه . المادة الثامنة - (١) على الجاني بمجرد وصول القرار اليه ان يستصحب مختار القرية او الحى او شيخ العشيرة او عضوا يمينه رئيس اللجنة لهذه الغاية من مجلس الادارة او المجلس البلدي وان يحجز من الاموال المنقولة التي تخص المكلف بقدر ما يرى فيه الكفاية لتأدية المبلغ المطلوب منه مع ثقاته وفقا عدا الاحوال المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بحيث يحجز الجاني بالاموال المحجوزة مدة ثلاثة ايام او يودعها شخصيا ثلثا اذ املأه على نفقة المكلف وعند انتهاء تلك المدة يبيع الجاني تلك الاموال المنقولة بالزيادة العينية اذا لم يؤدي المكلف ما هو مطلوب منه مع ثقات الحجز .

(٢) يجوز للجنة ان تمدد مدة الثلاثة ايام المذكورة في الفقرة السابقة عند ما تستصوب ذلك بناء على سبب مقبول ابدى لها .

(٣) يجوز ان يباع المال المحجوز او قسم منه فورا بالزيادة اذا كان مما يرجع ثقله او سقوط قيمته فيما اذا ابقى طيلة المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة وذلك اما برضاء المكلف او بناء على امر من رئيس اللجنة .

(٤) تجري الزيادة في المحل الذي حجزت فيه الامتعة انما اذا رأى الجاني ان ثقل تلك الامتعة ان المركز يضمن بيها باسعار أعلى فان الزيادة تجري فيه حيث شذ .

(٥) تجري الزيادة بحضور احد اعضاء اللجنة اما اذا اجريت خارج المركز ولم يكن في استطاعة اي من اعضاء اللجنة ان يكون حاضرا فيعين الجاني شخصين من افراد الاهلين ليقيموا مقام ذلك المصغر ويجري الزيادة بحضورهما وعند انتهائها ينظم الجاني محضرا بما وقع ويضع كل من الجاني واذانك الشخصين توقيعهم على ذلك المحضر .

المادة التاسعة — يجوز للجنة ان تحجز اية اجور او ديون مستحقة للمكاتب بدلا من حجز امواله المنقولة ويبيعها او علاوة على حجز الاموال المذكورة واذا كان مستخدما لدى الحكومة او ذاتها تب تقاضاه من اية جهة اخرى فلاجنة ان تحجز كذلك ثلث مرتبه .

المادة العاشرة — (١) اذا لم يعثر على اموال منقولة كافية وظهر ان المكاتب ذو اموال غير منقولة مما يجوز حجزه ويبيعه قانونا من اجل استيفاء الدية المستحقة عليه فلاجنة حينئذ ان تقرر حجز وبيع تلك الاموال غير المنقولة او قسم كاف منها وتستوفي امان البيع تسديدا للديون المطلوبة اما ما يزيد من تلك الامان بعد تنزيل الدية مع نفقات البيع واكلاف الاجراءات الآتية ذكرها فانه يرد للمكاتب .

(٢) يجب ان تكون مدة الاحالة الاولى احدى وثلاثين يوما ومدة الاحالة الثانية خمسة عشر يوما على انه يجوز للجنة ان تمدد مدة الاحالة الاولى اذا كان اعلی ممن حصل عليه ادنى كثيرا من القيمة المقدرة لتلك الاموال غير المنقولة المروضة للبيع .

(٣) اذا لم تكن الاموال غير المنقولة مسجلة في دوائر التسجيل فان الخزينة المالية تعتبر في هذه الحالة حائزة لصفة (محكوم له) وتعتبر الدية المستحقة بصفة دين (محكوم به) وللاجنة ان تقرر حجز وبيع تلك الاموال غير المنقولة وفقا لاحكام قانون حجز وبيع الاموال غير المنقولة غير المسجلة .

المادة الحادية عشرة (١) اذا وضعت الاموال غير المنقولة في المزاد ولم يظهر لها طالب فعلى اللجنة حينئذ بمساعدة اثنين من اصحاب الاملاك المجاورة ان تقدر قيمة تلك الاموال غير المنقولة وبعدئذ تقرر تسجيلها باسم الخزينة المالية في دائرة التسجيل ثم ينفذ هذا القرار على الفور من قبل مدير الاراضي على شرط موافقة مدير الخزينة .

(٢) تقيد قيمة الاموال غير المنقولة التي سجلت باسم الخزينة المالية وفقا لاحكام الفقرة السابقة كما قدرتها اللجنة لحساب صاحبها واذا بقي شيء لصاحب الاموال المذكورة بعد تنزيل المبلغ المستحق عليه والنفقات التي صرفت في دفع اليه مقدار هذا الفرق من قبل الخزينة المالية .

(٣) اذا ظهر طالب للاموال غير المنقولة ضمن معادل للقيمة المقدرة لها من قبل اللجنة او اعلی منه وكان ذلك قبل انهاء القرار القاضي بتسجيلها باسم الخزينة المالية وفقا لحكم الفقرة الاولى من هذه المادة فيقبل ذلك اليمن ويلغى القرار المذكور .

(٤) للمتخلف عن الدفع ان يتبرد امواله غير المنقولة التي سجلت باسم الخزينة المالية وفقا لاحكام هذه المادة ان ادى خلال اربع سنوات من تاريخ التسجيل قيمة تلك الاموال غير المنقولة كما قدرتها من قبل اللجنة مع اية نفقات تكون للحكومة قد تكبدتها بسبب ذلك وفي هذه الحال تبيح معاملة التسجيل الجارية باسم الخزينة المالية وترد

الاموال غير المنقولة الى صاحبها وذلك بشرط ان لا تكون قد بيعت من قبل الحكومة.

واذا كانت تلك الاموال غير المنقولة مؤجرة فان اعادها الى صاحبها لا تؤثر على نفاذ الاجار وتدفع بدلات الاجار الى صاحبها عن المدة الباقية من الاجار اعتبارا من تاريخ دفع الدفعة للجزء المالية .

(٥) اذا طلب التخلف عن الدفع من الحكومة ان تؤجره الاموال غير المنقولة الا ان ذكرها فلهدير الخيرية ان يؤجره تلك الاموال بالشروط والطريقة التي يراها ملائمة لمصلحة الحكومة والتخلف عن الدفع على ان يكون بدل الاجار السنوي الواجب دفعه عن تلك الاموال في كل قضية مساويا على الاقل ربع مجموع المبلغ المستحق على المتخلف مع الفائدة والنفقات .

(٦) اذا دفعت اقساط بدل الاجار بتمامها عند انتهاء مدة الاجار فتماد الاموال غير المنقولة للمتخلف اما في حالة عدم دفع المتخلف اي قسط من اقساط بدل الاجار عند استحقاقه فلهدير الخيرية ان يفسخ عقدا الاجار وفي هذه الحالة يرد الى المتخلف وبذلك الاموال غير المنقولة مقابل بدل الاجار كل سنة دفعه كاملا .

(٧) تشمل احكام هذه المادة المعاملات السابقة .

المادة الثانية عشرة (١) اذا لم يكن من المستطاع ان يشر على اموال منقولة او غير منقولة تفي بالحاجة مما يخص المكلف للجنة ان تستقص ظروفه ووسائل تمييزه وتقرر استيفاء الدفعة المطلوبة منه اما على الفور او اقساطا حسب ما تراه موافقا واذا تخلف عن دفع ذمته او اي قسط منها وقمت اللجنة بمهدرته على الدفع فانها تقرر حبه مدة لا تزيد على شهر واحد الا اذا وفي ماعليه قبل انقضاء تلك المدة .

(٢) المجلس يحكم هذه المادة لا يخلص المكلف من اداء اي مبلغ او قسط حبس من اجله .

المادة الثالثة عشرة - يستثنى من الحجز ما هو مذكور في الفقرات الآتية :

(١) اي مناع تراه اللجنة لازما للمكلف في ملبسه ومسكنه مع عائلته .

(٢) الادوات والآلات والبذار والنف والجوانات اللازمة للمكلف من اجل زراعته ووزارة مهنته او عمله حسبما تراه اللجنة .

(٣) المحصولات قبل الحصاد والبقول والقواكه غير الناضجة .

(٤) المسكن الشرعي والارض اللازمة للمكلف من اجل كسب قوته مع عائلته حسبما تراه اللجنة .

(٥) اي مبلغ زاد على الثالث من مرتب المكلف او من مخصصات اعضاء المجلس التشريعي الشهرية .

(٧) تفقات السفر المتحققة الموظف عدا المياوات.

(٨) مرتبات التقاعد المخصصة للايتام والارامل والنفقة المحكوم بها من قبل المحكمة الشرعية.

المادة الاربعة عشرة - لا يشترك احد من الموظفين المكافئين باجراء معاملة الحجز والجباية في اية زيادة تجرى وفق نصوص هذا القانون من اجل بيع الاموال المنقولة او غير المنقولة سواء كان ذلك مباشرة او بالواسطة او باسم شخص آخر وكل موظف يخالف احكام هذه المادة يعاقب بعد الادانة بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها وتلقى الزيادة.

المادة الخامسة عشرة - اذا لم يدفع صاحب الاموال غير المنقولة اية ضريبة مستحقة عليها فيجوز ان تستوفي تلك الضريبة من المستأجر او من واضع اليد فعلى الاموال المذكورة بشرط ان لا يكون في العقد المصدق ما يثبت ان بدل الاجار قد دفع قبلا بتامه ويكون المستأجر الحق في الرجوع على المالك بالبلغ المستوفى منه على هذه الصورة عند عدم وجود اي اتفاق بين الفريقين على ما يخالف ذلك.

المادة السادسة عشرة - يجوز المتصرف او القائم مقام او من ينوب مناهما في تحمل مسؤولية الاشراف على الجباية ان يوقف في دائرة تسجيل الاراضي بيع الاموال غير المنقولة او تأمينها او فراغها الى ان تدفع الضرائب المستحقة عليها بتامها الى الخزنة المالية وعندما تكون الاموال غير المنقولة موجودة في مقاطعة تجب الضريبة فيها بصورة مقطوعة فان المبلغ الذي يجب ان يستوفى عنها من اصل الضريبة المقطوعة يعين من قبل اللجنة على قدر ما ترى انه يصيب تلك الاموال.

المادة السابعة عشرة - لا يعمل في شرق الاردن بقانون تحصيل الاموال العمومية المؤرخ في ١٥ اغسطس سنة ١٣٢٥ ولا بما الحث به من الدول.

في ٢٦ شوال ١٣٥٣ الموافق ٣١ كانون الثاني ١٩٣٥ «عبد الله»

رئيس الوزراء

ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن.

بمقتضى المادة (١٩١) من القانون الاساسي.

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٨-١١-١٩٣٤ و ٣١-١-١٩٣٥.

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره.

في ٢٦ شوال ١٣٥٣ الموافق ٣١ كانون الثاني ١٩٣٥.

(قانون دعاوي الحكومة لسنة ١٩٣٥)

المادة

- ١ - يسمى هذا القانون (قانون دعاوي الحكومة لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - الدعاوي التي للحكومة شرق الاردن او لاية دائرة من دوائرها على افراد الناس يقيمها النائب العام او من يتدبه لهذه المهمة .
- ٣ - (١) لا تسمع محاكم شرق الاردن اية دعوى حقوقية - مهما كان نوعها - على سمو الامير المعظم سواء اكانت تلك الدعوى اصلية ام متعاقبة الا بعد حصول المدعي على اذن خطي من سموه يفوضه باقامة الدعوى .
- (٢) لا تسمع محاكم شرق الاردن اية دعوى حقوقية على الحكومة او على اية دائرة من دوائرها - سواء اكانت تلك الدعوى اصلية او متعاقبة - الا اذا كانت من اجل :
 أ - الحصول على اية اموال منقولة او التعويض بمقدار قيمتها .
 ب - تملك اموال غير منقولة والتصرف بها او نزع اليد عنها او استردادها او التعويض بمقدار قيمتها .
 ج - الحصول على عقود او تعويضات نشأت عن عقد عقد بصورة مشروعة مع الحكومة او مع اية دائرة من دوائرها .
- ٣ - لا تسمع اية دعوى مما ذكر آتفاما لم يكن المدعي قد حصل على اذن خطي من رئيس الوزراء يفوضه فيه باقامة تلك الدعوى .
- (٤) تقام كل دعوى تجوز اقامتها بموجب الفقرات المبينة اعلاه في المحكمة ذات الاختصاص على النائب العام بصفته مدعي عليه .
- ٤ - (١) تقام الدعوى بتقديم استدعاء الى المحكمة ذات الاختصاص وتبلغ نسخة عنه الى النائب العام .
 (٢) اذا كانت الدعوى على سمو الامير المعظم فيرفع رئيس المحكمة او القاضي ذو الاختصاص استدعاء الدعوى الى رئيس الوزراء ليرضه على سموه وعند موافقة سموه بماد الاستدعاء مع الموافقة وتسمع الدعوى بعد دفع الرسوم .
- ٥ - عند اكتساب الحكم الصادر على الحكومة او دائرة من دوائرها الصورة القطعية ترسل صورة عن الحكم الى رئيس الوزراء الذي عليه انت . يصدر امرا بالتنفيذ وفيما يختص بالاحكام التي تصدر ضد سمو الامير فان هذه الاحكام ترفع لسموه ليأمر بأفادها وليس لدائرة الاجراء ان تقوم بأية معاملة تنفيذية بالاستناد الى تلك الاحكام في الجالين المذكورين في هذه المادة وما قبلها .
- ٦ - عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون جميع الاحكام المذكورة في قانون اصول المحاكمات الجزائية او في اي تشريع آخر بمعدل له والاصول المتبعة في المحاكم المختصة تسري على جميع الدعاوي والاجراءات التي يقيمها سمو الامير او حكومة شرق الاردن او دوائرها او التي تقام على من ذكر وفي جميع هذه

الدعوى بحكم بالنفقات بالصورة التي يحكم فيها بالدعوى التي تقام بين افراد الناس على ان لا يطلب في اية دعوى ترى امام جميع الحاكم على اختلاف درجاتها الى اي شخص يمثل سمو الامير او الحكومة او دائرة من دوائرها ان يدفع رسم المحاكمة او يقدم كفالة بالنفقات او تعهدا بالقيام بما يقتضيه قرار المحاكمة او ان يقدم اي ضمان آخر وعلى انه يحق لبنا لسمو الامير او الحكومة شرق الاردن او دوائرها ان تطلب اجور المحاماة سواء اكانت ممثلة في المحاكمة من قبل موظف حكومة او محام خاص .

« عبد الله »

رئيس الوزراء

ابراهيم

في ٢٦ شوال ١٣٥٣ الموافق ٣١ كانون الثاني ١٩٣٥

امر صادر بمقتضى المادة (٨ - ٤) المعدلة من قانون

جوازات السفر لسنة ١٩٣٤

يستعاض عن الامر العالي المنشور في اول الصبغة (٣٠) من العدد ٤٦٥ من الجريدة الرسمية بالامر العالي الآتي :

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن ،
بما لنا من الصلاحية بمقتضى تعديل الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من قانون جوازات السفر
لسنة ١٩٣٤ تأمر بما يلي :
لاتطبق احكام الفقرة الاولى من المادة الثامنة من قانون جوازات السفر لسنة ١٩٢٩ على حاملي
جوازات السفر البريطانية بشرط ان تكون جوازات سفرهم قانونية ومطهرة الى شرق الاردن .

« عبد الله »

في ١٩ شوال ١٣٥٣ الموافق ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٥